الفرنسيون فى مصر..
واستثارة العقل !!

أ.د. عاصم الدسوقى

لم تكن الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801) مجرد غزوة عسكرية صاحبتها أعمال من العنف والتدمير والحصار والملاحقة والمطاردة وارتكاب الأعمال المنافية للآداب، فإن هذه الأعمال اللاأخلاقية تصحب عادة الحروب التى هى فعل لا أخلاقى بطبيعة الحال. وعلى هذا فإنه لا يصح ونحن نتحدث عن الحروب أن نبحث عن الأخلاق، ولا يجوز أن نحتكم إلى معيار أخلاقى لتقويم عمل لا أخلاقى. ورغم أن هذه الأعمال التى تصحب الحروب والغزوات تترك آثارا عميقة فى النفوس يصعب نسيانها، وتولد أحقادا عند الذين أصيبوا منها إصابات مباشرة يصعب التخلص منها، إلا أن التاريخ لا يتوقف عندها كثيرا ولا تحتل فى سجلاته صفحات كثيرة، ذلك أن البحث العلمى فى التاريخ يقوم على اكتشاف علة الحوادث وأسبابها، ويتوقف عند النتائج المتداعية وتأثيراتها فى مجمل الأوضاع والتطورات اللاحقة.

ولست أرمى بهذه الكلمات إلى إغفال التداعيات التى تنتج عن أعمال الغزو، ولكنى أدعو إلى تجاوزها والكشف عن الثمرات والتقاطها. ولو كانت الشعوب المغزوة تتوقف عند مسلك غزاتها وذكرى آلامها، لما أدرك أحد معنى التأخر والتخلف، ولما اكتشف أسرار التغير والتقدم.

على أن البحث فى تقويم الوجود الفرنسى فى مصر يبدأ من نقطة الصدام بين قيم ثقافية مختلفة.. فالمجتمع الفرنسى الذى حمل بونابرت إلى مصر كان قد عرف الثورة الصناعية وتقدم بالإنتاج، ووصل إلى مرحلة من فلسفة التنوير حين ثارت البورجوازية على الحكم الملكى الوراثى المطلق وأقامت الجمهورية التى أعلنت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة على طريق العلمانية. أما المجتمع المصرى الشرقى العثمانى الذى لاقى الفرنسيين فكان لا يزال مجتمعا يخضع لتحكم الفرق العسكرية المتناحرة (المماليك)، ولحكم أوتوقراطى يفرض نفسه إعمالا لفكرة أن طاعة ولى الأمر من طاعة الله ورسوله.. وكل هذا فى إطار اقتصاد حرفى تجارى بسيط تسببت فى بلورته العزلة التى رانت على البلاد بسبب تحول الطريق العالمى للتجارة منذ مطلع القرن السادس عشر للوصول إلى الشرق الأقصى عبر جنوب إفريقيا بدلا من طريق البحر الأحمر عبر الإسكندرية، ومن ثم انطفاء شرارة الاحتكاك بين الثقافات. وكان التجار قديما فى رحلتهم من الشرق الأقصى إلى أوربا عبر البحر الأحمر يمكثون فى مصر مددا طويلة يتم أثناءها التأثير الثقافى المتبادل فى اللغة والمأكل والملبس والسلوك، والأهم عدم الإحساس بالعزلة إذ العالم يطل على مصر، والمصريون يطلون على العالم من خلال هذه التجارة العابرة.

على كل حال.. فإن استثارة العقل المصرى تبدأ بالمنشور الذى أعده بونابرت يوم 27 يونية 1798 وهو فى عرض البحر وقبل ثلاثة أيام من نزول قواته إلى الشواطئ المصرية فى أول يولية، عندما قال: إن الشيء الذى يميز الناس بعضهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم فقط.. وإن الأرض المصرية إذا كانت التزاما للحكام المماليك فإن عليهم أن يظهروا الحجة التى كتبها الله لهم.

وعندما يقرأ المثقفون المصريون مثل هذا الكلام وفى مقدمتهم جماعة العلماء فلا بد من أن تهتز لديهم بعض المسلمات.. فهاهم وجدوا من يقول لهم إن الحاكم الذى يستند إلى تفويض إلهى فى الحكم وإلى فكرة أنه مستخلف فى الأرض كرها أو طوعا، أمر غير حقيقى وينقصه البرهان إذ ينبغى على الحاكم أن يبرز الحجة أو الوصية الإلهية فى قيامه بالمنصب. كما وجدوا من يقول لهم إن العقل وحده، وليس الإيمان

أو التقوى، هو معيار التفاضل بين الناس والتمييز بين البشر، وإن من يعرف من العلوم أكثر فهو أفضل من غيره وأجدر بالحكم ممن لا يعرف. ويكفى فى هذا المقام أن نذكر أن عبد الرحمن الجبرتى أبدى امتعاضا ونفورا كبيرا من هذا المعيار إذ قال : هذ كذب وجهل وحماقة.. كيف يتساوى الناس وقد فضل الله بعضهم على بعض..!!

وعندما يفكر بونابرت فى تكوين مجالس استشارية (دواوين) فى القاهرة وفى عواصم الأقاليم (المديريات) من صفوة المجتمع من العلماء والمشايخ والوجهاء ورؤساء الطوائف لم يكن الهدف هو إقامة حكومة نيابية (ديموقراطية) لأن فرنسا نفسها كانت آنذاك ما تزال فى مرحلة الثورة بكل إجراءاتها الاستثنائية ولم تكن قد توصلت بعد إلى صيغة برلمانية مستقرة للحكم. ولكن الجديد هنا أن صفوة المجتمع عرفت أنها يمكن أن تشارك فى الحكم بدرجة أو بأخرى، وأنها ليست عناصر هامشية ينفرد بأمرها أولئك المماليك قادة الفرق العسكرية.

ويبدو واضحا أن بونابرت استهدف من هذه التشكيلات الديوانية التعرف على رأى نخب المجتمع حتى يتعرف سلفا على درجة الاستجابة لما قد يتخذه من قرارات. وليس من المستبعد أن جماعة العلماء رأت فى هذا الإجراء تطبيقا لفكرة الشورى.. أى أخذ الرأى دون إلزام أو التزام، وهو المبدأ الإسلامى الذى تجاوزه الحكام المسلمون فى مباشرتهم لأمور البلاد. ولنتأمل فى هذا الخصوص ما قاله على مبارك فيما بعد فى كتابه "نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر" (1881) : إن من يتأمل أربعة عشر قرنا من حكم ولاة المسلمين لا يجد فيها إلا كل اضطراب وكل اضطراب يؤدى إلى تأخر وانهيار حيث سار هؤلاء الولاة فى الحكم سيرة الرومان.

ومن ناحية أخرى فإن نوعية أعضاء هذه المجالس طبقا لاختيارات بونابرت جعلت النخب المصرية تدرك أن المصريين عبارة عن عدة قوى اجتماعية متوازية لا يفضل أحدها الآخر.. وإلا لماذا كان بونابرت يحرص على أن يكون فى المجالس ممثلون عن التجار والصناع، وممثلون عن مشايخ القرى ورؤساء البدو والأعيان

والفرق العسكرية، وممثلون عن الأقباط وعن الأجانب.. أما كيف توصل بونابرت إلى هذا التقدير النسبى لشرائح المجتمع المصرى فهنا يأتى دور علماء الحملة الذين جاسوا خلال الديار فى النجوع والقرى وحارات المدن يسألون هذا وذاك لإحصاء نسبة تقريبية. ومن المعروف أن جهود هؤلاء العلماء فى دراسة مختلف أوضاع المجتمع المصرى كانت تقارير وضعوها أمام بونابرت ليستنير بها فى قراراته، ثم طبعت فيما بعد فى الكتاب المعروف "وصف مصر".

وعندما اجتمع أعضاء الديوان العام الذى يضم ممثلين عن دواوين الأقاليم بما فيها ديوان القاهرة وطلب منهم أن يختاروا رئيسا للمجلس، أشار الجميع إلى الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الأزهر، إلا أن المندوب الفرنسى الذى كان حاضرا الاجتماع اعترض وأفهم المجتمعين أن الاختيار يجب أن يكون سريا عن طريق أن يكتب كل عضو الاسم الذى يراه صالحا ثم تحسب الأصوات (الاقتراع). صحيح أن الأعضاء أجمعوا على اختيار الشيخ الشرقاوى بالاقتراع السرى، إلا أن الأسلوب الذى اتبع فى الاختيار لا بد وأنه جعل الصفوة تدرك الفرق بين أن تختار الجماعة قائدها، وأن يفرض على الجماعة قائد على غير رغبتها.. وعلى هذا.. هل رأت هذه الصفوة هذا الأسلوب من قبل، أو هل سمعت ممن سبقها، أو قرأت فى أدبيات التاريخ عن مثل هذا الأمر.. ألا يترك هذا انطباعا مغايرا كان له دور فى اختيار محمد على باشا واليا على مصر فى 1805 خلافا لرغبة السلطان العثمانى !!.

وإذا استعرضنا جملة السياسات التى باشرتها الحملة الفرنسية بعيدا عن أعمال المطاردة وإجراءات القمع.. إلخ، فسوف ندرك حجم التغيير الذى تركه الفرنسيون فى مصر، وقيمة ما طرحوه من أفكار الحرية والإخاء والمساواة فى التربة المصرية.

ففى مجال القضاء تم تحديد رسوم للتقاضى أمام المحكمة الشرعية بواقع 2٪ من قيمة المتنازع عليه، وكانت من قبل متروكة للأهواء وللمساومة والابتزاز. كما تقرر أن يقتص القضاء من القاتل عن طريق المحاكمة والمرافعة، وكان الأمر متروكا من قبل لمبدأ "الدية"، أى الحصول على ثمن دم القتيل ومطاردة أسرة القتيل للقاتل

والاقتصاص منه بمعرفتها، وهى عادة ذميمة موروثة. وأكثر من هذا فإن الفرنسيين أنشأوا محكمة لكل طائفة من طوائف المجتمع : للأقباط، وللشوام، وللأروام، ولليهود، مع حرية التقاضى أمام المحكمة الشرعية لمن يرغب من أطراف الخصومة والنزاع. وقد أدت هذه الإجراءات إلى حرمان الملتزمين من ممارسة شؤون القضاء والإدارة. وكان بونابرت يرى أن الملتزمين أمراء إقطاع شأن أمراء فرنسا الإقطاعيين الذين قضت عليهم الثورة الفرنسية (1789)، ومن ثم فكر فى القضاء عليهم، وهو الإجراء الذى أقدم عليه محمد على فيما بعد (عام 1814). أليس فى تلك الإجراءات أساسا لفكرة المجتمع المدنى العلمانى الذى يوفر لكل فرد فيه الحق فى صيانة ذاته دون أن تفرض عليه شريعة محددة إلا باختياره!!.. فما بالك إذا كانت مصر آنذاك مجتمع طوائف متعددة، وجزء من عالم عثمانى واسع يخضع لسلطة مركزية فى استانبول، والطائفة فيه هى وطن أبنائها؟!

وفى إطار فكرة المساواة تحددت ضريبة التركات والأموال المنقولة بمقدار 5٪ ولم تكن محددة من قبل، وتم تعميم الضريبة على جميع من يقيم على أرض مصر أيا كانت جنسيته أو عقيدته دون استثناء ودون تمييز عنصر على آخر. كما تم إلزام الجميع بدفع الضريبة العامة للخزينة بما فى ذلك الفرنسيين المقيمين فى البلاد. ولما كان رجال الحملة الفرنسية متأثرين بآراء جماعة الفزيوقراط الاقتصادية فى فرنسا، فقد عملوا على تركيز الضرائب فى ضريبة واحدة تؤخذ من الأرض الزراعية باعتبار أن الزراعة فى عرف الفزيوقراط هى المصدر الرئيسى للثروة.

ومن ناحية أخرى فإن من أتيح له من المصريين زيارة المجمع العلمى الذى أسسه بونابرت من جملة علماء الحملة (146 عالما) من تخصصات مختلفة تأسيا بالمجمع العلمى الفرنسى فى باريس، لا بد وأنه قد عقد مقارنة ذهنية بين مفهوم العلم السائد فى الشرق ومفهوم العلم الوافد مع الفرنسيين. ولعله أدرك أن هناك علوما أخرى غير العلوم الشرعية التى نشأ عليها ؛ ذلك أن المجمع كان يتكون من أربعة أقسام علمية : علوم رياضية، وطبيعة، واقتصاد سياسى، وآداب وفنون.

وعلى هذا فإن المجمع فى أبسط مظاهره كان وسيلة التعرف على حجم العلوم والأفكار على الشاطئ الآخر من البحر المتوسط. ولا ينبغى أن ننسى فى هذا الخصوص أن مصر عرفت لأول مرة الصحيفة التى يتابعون من خلالها الأخبار الرسمية مثل: الجوائب المصرية **Courier de Egypt**، والعشرية المصرية **Le decade Egypt**، وتعليق المنشورات على الجدران، وذلك بدلا من المنادى الذين كان يعلن للناس أوامر الوالى. ومن الواضح أن محمد على باشا الذى أصبح واليا على مصر فى 1805 واصل خط السياسات الفرنسية فى المجالات الاقتصادية والسياسية بشكل عام.

ولا يعنى هذا أن كل المصريين الذين خالطوا علماء الحملة كانوا سواء فى النظر إليها بل كان هناك من اعتقد بأن أعضاء المجمع العلمى ما هم إلا جماعة من السحرة أحضرهم بونابرت معه ليساعدوه فى إنجاح عملياته العسكرية. ومن الطريف أن نذكر أن ريجو وهو أحد الرسامين الفرنسيين أراد أن يرسم صورة نصفية لرجل نوبى، وما أن شرع فى تلوين الرأس والصدر حتى هب النوبى مذعورا يطلب من ريجو أن "يعيد إليه رأسه وصدره"، والحكاية أن النوبيين يعتقدون أن أجزاء الجسم المصورة لا تلبث أن تتيبس فى جسم صاحبها ولا مفر من موته فى النهاية. وفى هذا دلالة على نوع من الثقافة السائدة.

ولعل تأثير الحملة الفرنسية العقلانى يبدو فى المقارنة التى عقدها عبد الرحمن الجبرتى بين فرنسا وإنجلترا عندما نزلت الحملة الإنجليزية بقيادة فريزر شواطئ الإسكندرية فى 1807، أى بعد خروج الفرنسيين من مصر بست سنوات، إذ يقول فى حوادث ذلك العام إنه سمع حوارا دار بين العلماء حول المفاضلة بين الإنجليز والفرنسيين حيث حاول الإنجليز استقطاب مماليك الألفى، فما كان من الجبرتى إلا أن قال: " لا تصدقوا أقوالهم فى ذلك (أى الإنجليز)، فإذا تملكوا البلاد لا يبقون على أحد من المسلمين، وحالهم ليس كحال الفرنساوية، فإن الفرنساوية لا يتدينون بدين ويقولون بالحرية والتسوية، أما هؤلاء الإنكليز فإنهم نصارى على دينهم، ولا تخفى عداوة الأديان، ولا يصح الالتجاء إليهم". وهذا التقدير من الجبرتى ليس

هينا فى ضوء ثقافة العصر السائدة. ومع هذا فإن الجبرتى كانت له ملاحظات فى الجانب الأخلاقى ضد الفرنسيين فى مصر فى مقدمتها محاكاة النسوة الفرنسيات السافرات التى وصفها "بالتبرج والخروج على أصول الحشمة والحياء".

وعلى هذا جاز لنا أن نقول إن الحملة الفرنسية بصرف النظر عن وجهها العسكرى القبيح كانت صدمة حضارية وثقافية حتى ولو كان لدى بعض علماء مصر من أمثال الشيخ حسن العطار قدر من علوم الفرنجة. كما كانت الحملة بما حملته من أفكار الحكم والسياسة والاقتصاد بداية ظهور تنازع الولاء بين الفكرة الدينية الإسلامية العثمانية التى تقوم على طاعة الخليفة والسلطان وأولى الأمر، وبين الفكرة العلمانية الأوربية التى تقوم على عزل السياسة وأمور الحكم، التى هى أمور متحولة ومتغيرة، عن الدين الذى هو أمر ثابت.

ومن عجب أن العثمانيين بقيادة سليم الأول وهم فى حربهم مع المماليك لدخول مصر ارتكبوا الكثير من الأهوال والفظائع، فقد حزوا رءوس من وقع فى أيديهم، وقتلوا من كان يحتمى بمآذن المساجد، ونهبوا القماش والسلاح والخيول والبغال والجوارى والعبيد، ونهبوا القناديل والحصر من الزوايا، وأحرقوا جامع الأمير شيخون فى حى الصليبة، واقتحموا الجوامع بحثا عن المماليك الجراكسة، واقتحموا الجامع الأزهر وجامع الحاكم بأمر الله وجامع ابن طولون وغير ذلك من المزارات.. بل لقد اقتحموا مشهد السيدة نفيسة رضى الله عنها ودخلوا إلى ضريحها وداسوا على قبرها، وأخذوا قناديل المشهد من الفضة والشمع الموجود والبسط المفروشة، وقتلوا فى مقامها جماعة من المماليك الذين كانوا يحتمون بها.. إلخ على نحو ما ذكر ابن إياس فى كتابه "بدائع الزهور فى وقائع الدهور"، وهو الذى عاصر أواخر حكم المماليك وبدايات الحكم العثمانى.

ومع ذلك فإن معظم الباحثين يصفون دخول العثمانيين مصر "بالفتح" وهو معنى دينى، ولا يقولون "الغزو والاحتلال". ولا يتوقفون فى تاريخ الحملة الفرنسية إلا عند اقتحام العسكر الفرنساوية للجامع الأزهر بخيولهم، ولا يذكرون

اقتحام العسكر العثمانيين للأزهر وغيره من الجوامع ولمشهد السيدة نفيسة رضى الله عنها!!

ألم يفعل العثمانيون ما فعله الفرنسيون وزيادة ؟. فلماذا هذا الخلل فى المعايير.. هل رابطة العقيدة تمنع من ذكر الحقيقة ؟. إن الأمر بحاجة إلى استثارة التفكير العقلى بحثا عن العلل والأسباب واكتشاف النتائج بدلا من الجرى وراء العاطفة والامتثال لها، ودون محاكمة أخلاقية لوقائع التاريخ وأحداثه التى تجرى بمعزل عن الأخلاق أصلا.

* * *

obeikan.com